

❖ ينطلق هذا البحث من منطلق وصفي للوصول إلى عدد من الاستنتاجات المتعلقة بطبيعة القواعد التعليمية التي يناهز بها المختصون في مجال تعليم اللغات في مقابل التحذير من التوقع في أطر النحو العلمي التحليلي الصرف الذي لم يبق مجال للشك في عدم جدواه وإفادته في سياق التعليم اللغوي. وستبنى هذه الاستنتاجات على قدر كبير من المراجعة والتحليل والنقد لعينات ممثلة من المواد التعليمية المستخدمة في تعليم اللغة (سواء في العربية أو الإنجليزية)، والنظر في عدد من الدراسات المتعلقة بقضية القواعد ودورها في تعليم اللغة بالإضافة إلى مجموعة من الأبحاث المتعلقة بمفهوم التعليم الوظيفي ومبادئ التعلم الطبيعي والضماني، وذلك لاستنباط المعايير والأسس التي يمكن أن تعيننا في تحديد سمات القواعد التعليمية. وعليه فهذا البحث يعتمد تقديم قراءة متأنية وتحليلاً مركزاً ومقارنات وافية للاتجاهات السائدة في تقديم القواعد واستخدامها في التعليم. ويحاول إلى جانب هذا أن يطرح استراتيجيات بديلة للخروج من مأزق التنظير والإفراط في استخدام المصطلحات والمفاهيم المتخصصة مستعيناً بالمعارف المتحصلة من الدراسات والأبحاث الحديثة في الميادين اللغوية والنفسية والتربوية. وسيعمل البحث أيضاً على تأكيد بعض المبادئ والمفاهيم الرائجة في الميدان وخاصة تلك القائلة بأن نجاح عملية تعلم اللغة، وخاصة اللغة الثانية لا يمكن أن يكون حصيلة فهم نظري أحادي، ولا حصيلة نشاط نمطي محدود التنوع، بل هو حصيلة جملة من الروافد التي تعمل مجتمعة لتحقيق هذا النجاح. وعليه فن مسألة القواعد هي مسألة جزئية في التعلم ينبغي أن ينظر إليها من خلال دورها الذي تؤديه في معية العوامل الأخرى. فهي إذن ليست الوحيدة ولكنها عنصر ضمن مجموعة من العناصر الأخرى، والمبالغة في هذا العنصر وإعطاؤه حيزاً أكبر على حساب العناصر الأخرى سيفضي به إلى أن يصبح عنصراً سلبياً إن لم يكن عديم الفائدة فعلاً.

إلى جانب هذا سيعتمد البحث على مفهوم آخر لا يقل أهمية عن المفهوم السابق وهو أن مواصفات ومعايير تحديد القواعد التعليمية لا يمكن أن تتحدد بناء على مصدر واحد بل إنها تستقى من عدة مصادر يحكمها درجة ارتباطها بالهدف النهائي وهو إنجاح عملية تعلم اللغة. وفي هذا الإطار النظري وتحت هذا السقف المفاهيمي سيقترح البحث عدداً من المعايير التي وإن بدت في الظاهر متباعدة إلا أنها متماسكة ومتواشجة في ظل ما ترمي إليه من هدف موحد.